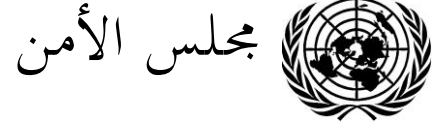


Distr.: General
29 September 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/504) التي طلب مني فيها أعضاء المجلس إيفاد بعثة في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لتقييم التقدم الذي أحرزته ليبيا نحو استيفاء الشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) تمهيدا لإنهاء الجزاءات، وتقديم توصيات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وغيرها من المساعدات التقنية إلى حكومة ليبيا في تحسين قدراتها على إدارة الأسلحة والذخائر بشكل سليم، بما في ذلك سن الأطر التشريعية اللازمة؛ وتيسير المراقبة والضبط الفعالين للمناطق الحدودية بين ليبيا وكوت ديفوار (S/2014/504)، والتقييم مرفق طيه (انظر المرفق).

وفي أعقاب أزمة وباء فيروس الإيبولا في ليبيا، أجري التقييم من المقر في نيويورك، أساسا عن طريق الفيديو والتداول عن بعد مع المحاورين ذوي الصلة. وكان فريق التقييم يتألف من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب شؤون نزع السلاح، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وفريق الخبراء المعني بليبيا.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

بعثة التقييم المعنية بنظام الجزاءات المفروضة على ليبيريا

أجرى فريق التقييم، في الفترة من ٥ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مشاورات مع: حكومة ليبيريا^(١)؛ وممثلين عن الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لدى ليبيريا؛ وفريق الأمم المتحدة القطري في مونروفا؛ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الكائن في لومي؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام؛ وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واجتمع فريق التقييم أيضا مع السيدة كارين لاندغرين، ممثلي الخاصة لليبيريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومع نائب الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة.

الاستنتاجات الرئيسية

إن المكاسب التراكمية التي حققتها ليبيريا خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية في توطيد دعائم السلام وإعادة بناء مؤسسات الدولة، بمساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، كانت مصحوبة طيلة تلك الفترة بتدابير الجزاءات المحددة الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣). ويمكن القول بأن محورية تلك التدابير في ضمان استقرار البلد قد انخفضت. بمرور الوقت، ولكن انخفضت أيضا تلك التدابير نفسها، التي جرى تعديلها تدريجيا على امتداد نظام الجزاءات.

وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن استعداده لإنهاء الجزاءات عندما يقرر أن الشروط المنفصلة والمحددة لكل تدبير قد استوفيت. وهذا هو الاستعراض الثالث الذي يجري منذ أن طلب المجلس تقييم التقدم المحرز نحو استيفاء شروط إنهاء تدابير الجزاءات (انظر S/2004/428 و S/2005/376).

ولقد تغير الوضع في ليبيريا تغيرا هائلا منذ أن طلب مجلس الأمن إجراء هذا التقييم. فعلى النحو الوارد وصفه في رسالتي المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/2014/644)، في حين بدأ تفشي وباء الإيولا أساسا كحالة طوارئ طبية، فإنه

(١) وزارة الدفاع الوطني؛ ومكتب الهجرة والتجنس؛ ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين؛ ووكالة الأمن الوطني، والهيئة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم؛ واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ والشرطة الوطنية الليبرية؛ ووزارة الخارجية؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الدولة/مكتب الرئيس؛ والبعثة الدائمة لليبيريا لدى الأمم المتحدة.

أضحى أكثر تعقيدا. وآثار الوباء السياسية والأمنية والإنسانية كبيرة ودينامية. وقد أشارت ممثلي الخاصة، في الإحاطة التي قدمتها للمجلس في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إلى أن أزمة وباء الإيبولا كشفت عن وجود أوجه ضعف مؤسسية، بما في ذلك في القطاع الأمني. وقد توجّل انتخابات مجلس الشيوخ إلى كانون الأول/ديسمبر، وتباطأت عمليات تعديل الدستور وتحقيق اللامركزية. كذلك فإن نشر أفراد عسكريين وسلوكهم المحدد بخصوص أزمة وباء الإيبولا، لا سيما في تنفيذ تدابير حالة الطوارئ، قد أثارا بعض الشواغل بشأن حقوق الإنسان. ولاحظت ممثلي الخاصة أيضا التحديات التي ينطوي عليها التنسيق في ما بين وكالات الأمن في التصدي لوباء فيروس الإيبولا. فالوباء أدى بالفعل إلى تآكل قدرات الحكومة التي سبق بناؤها، وينطوي على إمكانية عكس مسار المكاسب التي تحققت في عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني. فالتصدي لوباء الإيبولا يرهق القدرة المحدودة الموجودة لدى قوات الأمن الليبرية، التي قد تصبح عاجزة تماما إذا انتشر الوباء إلى قوات الأمن نفسها انتشارا كبيرا.

وعلى خلفية إدارة الأزمة والمهشاشة هذه، ستتقضي أشهر طوال قبل أن تتمكن حكومة ليبريا، ويتمكن كثيرون من شركائها الدوليين، من التركيز على التوصيات الواردة في هذا التقرير. وفي ذلك الصدد، قد يود المجلس أن ينظر في إرجاء أي تعديلات في تدابير الجزاءات الحالية (حظر توريد الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وعمليات تجريد الأصول، وفرض حظر على السفر) لمدة ستة أشهر أو لحين استقرار الوضع الحالي في البلد، ورثما تصبح الحكومة ويصبح شركاؤها أقدر على تنفيذ جهود بناء القدرات المقترحة في هذه الرسالة. ولكن، بالنظر إلى أهمية الرصد المستمر للمناطق الحدودية، إذا قرر المجلس زيادة تعديل الترتيبات الحالية لرصد الجزاءات المفروضة على ليبريا، فإنه قد يود أيضا أن ينظر في تكليف فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار برصد أنشطة الميليشيات المرتزقة عبر الحدود، لا سيما حين إتمام الانتخابات في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥.

التقدم الذي أحرزته ليبريا نحو استيفاء الشروط الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) لإنهاء الجزاءات

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فرض مجلس الأمن تدابير جزاءات على ليبريا بشأن الأسلحة والماس والأخشاب. واعتمد أيضا تدابير محددة الأهداف بشأن سفر أفراد معينين. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، قرر مجلس الأمن، بقراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، أن الدول ينبغي أن تقرض تجميذا لأصول أفراد معينين وكيانات معينة. وجسّد إنشاء نظام جزاءات جديد التغيرات الميدانية التي حدثت منذ فرض تدابير الجزاءات الواردة في قرار المجلس

١٣٤٣ (٢٠٠١)، وهي: رحيل تشارلز تايلور الرئيس السابق من ليبيريا، وتوقيع اتفاق السلام الشامل، وإحراز تقدم في عملية السلام في سيراليون.

وقد جسد نظام الجزاءات الجديد التزام المجلس باستخدام تدابير الجزاءات لحماية عملية الانتقال السياسي الوليدة في ليبيريا، واستئصال انتشار العناصر الفاعلة المسلحة من غير الدول، ومن بينها المرتزقة، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة؛ وإنهاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها غير المشروع. وفُرض حظر محدد الأهداف على سفر أفراد معينين يشكلون تهديدا للسلام والاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية، من بينهم كبار أعضاء حكومة تشارلز تايلور الرئيس السابق، وزوجاتهم، وأفراد القوات المسلحة الليبيرية السابقون الذين وصلوا علاقاتهم بالرئيس السابق. واعتمدت جزاءات مالية محددة الأهداف (عمليات تجريد للأصول) على أفراد وكيانات كانوا يحتلّسون أموالا وممتلكات لاعتراض عملية السلام والاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية.

الإزالة المشروطة للتدابير المتعلقة بالموارد الطبيعية

استطاع مجلس الأمن، من خلال تدابير الجزاءات المفروضة لحماية الموارد الطبيعية، أن يشجع حكومة ليبيريا تشجيعا فعالا على اتخاذ خطوات معينة ومحددة زمنيا لضمان زيادة المساءلة والشفافية بشأن استخدام تلك الأصول الوطنية. فالإزالة المشروطة للتدابير المتعلقة بالأخشاب والماس، والاستعراض الذي يجريه المجلس كل ستة أشهر، قد أتاحا للحكومة التدليل عن التزامها السياسي بإجراء إصلاحات في هذا القطاع. كذلك، فإن الرصد المستمر من جانب فريق الخبراء طيلة عام ٢٠١٣، بعد رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب في عام ٢٠٠٦ والمتعلقة بالماس في عام ٢٠٠٧، أبرز تصميم المجلس على عدم تأكل التقدم المحرز. ودعمت أيضا الإصلاحات المؤسسية التي اشترط المجلس إجرائها في قطاع الموارد الطبيعية، والتي نُفذت في نهاية المطاف، العمل المتواصل الذي تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في بسط سلطة الدولة في مختلف أنحاء البلد.

الحظر المتعلق بالأخشاب

كان إنهاء الحظر المتعلق بالأخشاب مشروطا بفرض الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا سلطتها وسيطرتها الكاملتين على المناطق المنتجة للأخشاب. وكان من اللازم، إلى جانب ذلك، أن تتخذ الحكومة الانتقالية جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب في تأجيج النزاع. بل كان من الواجب استخدام هذه الإيرادات على نحو يعود بالفائدة على الشعب الليبيري، بما في ذلك لأغراض التنمية.

وبعد الانتخابات الناجحة وتنصيب الرئيسة إيلين جونسون سيرليف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أظهرت حكومة ليبيريا جهودها الواضحة لاستيفاء شروط رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب. فقد أصدرت الأمر التنفيذي رقم ١، الذي ألغى جميع الامتيازات الحرجية التي لم تكن ممثلة لسيادة القانون، وأنشأت لجنة رصد إصلاح قطاع الغابات. وقد عالج ذلك التشريع الشواغل التي أثارها كل من فريق الخبراء ومبادرة غابات ليبيريا^(٢)، من قبيل ضعف قدرة هيئة تنمية الحراجة على إدارة قطاع الأخشاب، وانعدام الرقابة على الموارد الخشبية، والتداخل في الامتيازات المتعلقة بالأخشاب وعدم توثيقها.

وقد اعتمد مجلس الأمن، مستشهدا بذلك الجهد، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قراره ١٦٨٩ (٢٠٠٦)، الذي قرر به عدم تجديد الحظر المفروض على استيراد الدول لجميع أشكال الخشب المستدير والمنتجات الخشبية من ليبيريا. وقرر المجلس أيضا أن يستعرض هذا المقرر بعد ٩٠ يوما، بهدف إعادة التدابير في حالة عدم صدور التشريع الحرجي الذي اقترحتة لجنة رصد إصلاح قطاع الغابات. وقد انتفت الحاجة إلى إعادة فرض الحظر المتعلق بالأخشاب نتيجة لصدور القانون الوطني لإصلاح قطاع الغابات من أجل إدارة قطاع الأخشاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وقد واصل مجلس الأمن، رغم إنهاء الجزاءات المتعلقة بالأخشاب، رصده لحوكمة الموارد الطبيعية بتكليفه فريق الخبراء بتقييم مدى إسهام الموارد الطبيعية في السلام والأمن والتنمية، بدلا من إسهامها في انعدام الاستقرار في البلد. وقد حدد فريق الخبراء، بدءا من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٣، طائفة متنوعة من المسائل المتعلقة بحوكمة الموارد الطبيعية، أبرزها التوزيع غير القانوني للموارد الحرجية من خلال إساءة استخدام تراخيص الاستغلال الخاص. ولاحظ الفريق حدوث زيارة كبيرة في إصدار تراخيص الاستغلال الخاص في عام ٢٠١١، وكشف في عام ٢٠١٢ عن وجود نشاط غير قانوني واسع النطاق يمثل تحايلا على عملية الامتيازات الرسمية. وكان اهتمام المجلس بهذه المسألة، حتى في غياب تدابير محددة الأهداف بشأن الموارد الطبيعية، حافزا لصدور الأمر التنفيذي رقم ٤٤ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي علق إصدار تراخيص الاستغلال الخاص وأي نشاط يتعلق بقطع الأشجار أو تصديرها بموجب هذه التراخيص. وأصدرت الرئيسة أيضا تكليفا بإجراء تحقيق وطني، أكدت نتائجه استنتاجات فريق الخبراء بشأن وجود تجاوزات واسعة النطاق مرتبطة بتوزيع هذه التراخيص. وأدى التحقيق إلى وقف عدد من المسؤولين في قطاع الغابات عن

(٢) مبادرة متعددة الأطراف أطلقت من أجل مساعدة الهيئة الليبرية لتنمية الحراجة على تحسين الحوكمة والشفافية في قطاع الأخشاب.

العمل، وقد يسفر عن عمليات مقاضاة جنائية. وبدأت الحكومة عملية استعراض أدت إلى إلغاء العديد من تراخيص الاستغلال الخاص واحتمال إلغاء هذه التراخيص جميعها في نهاية الأمر.

كذلك، أرسى مجلس الأمن، من خلال نظام الجزاءات، الأساس لعمل الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية على معالجة مسائل من قبيل عمليات النشر الطولي غير القانونية للأخشاب، والغش، واحتلاس إيرادات الأخشاب، وتسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي والحياسة، وعملية توزيع الامتيازات التجارية، وشروط المشاركة العامة والشفافية، مثلاً من خلال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا.

الحظر المفروض على الماس

كان إنهاء الحظر المفروض على الماس مشروطاً بإنشاء نظام لشهادات المنشأ للماس الخام الليبري يتسم بالشفافية والفعالية وإمكانية التحقق منه دولياً.

فعندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها في عام ٢٠٠٣، كانت ليبيريا تفتقر إلى نظام عامل للرقابة الداخلية والتصديرية، ولذا لم تكن قادرة على المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وكانت الشروط المحددة في نظام الجزاءات هي التي مهدت الطريق لليبريا للانضمام إلى عملية كيمبرلي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اعتمد التشريع المتعلق بالماس، وفي عام ٢٠٠٦ أنشئت المكاتب الإقليمية لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة ووُضعت صيغة شهادة ممثلة لعملية كيمبرلي. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تدريب مفتشي المعادن ووكلاء التعدين وزودتهم بما يلزم وقامت بنشرهم من أجل البدء في تنفيذ إجراءات خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وقرر المجلس، في قراره ١٧٥٣ (٢٠٠٧)، إنهاء التدابير المتعلقة بالماس، بعد إجرائه استعراضاً لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات خلص إلى أن ليبيريا حققت قدراً كبيراً من التقدم في الامتثال للخطة.

ومع ذلك، واصل المجلس تركيزه على قطاع الماس حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتكليفه فريق الخبراء بإجراء تقييم لامتثال الحكومة لخطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وكذلك لمدى إسهام استخراج الماس في السلام والتنمية، لا في انعدام الاستقرار.

وعلى الرغم من نجاح ليبيريا في طلب الانضمام إلى عملية كيمبرلي، كان من الواضح أنه سيلزم مزيد من الإجراءات في الأجل الأطول. وكان من بين تلك الإجراءات بناء القدرات وتدريب الموظفين الذين يعملون على تنفيذ عملية كيمبرلي، من قبيل موظفي مكتب شؤون الماس الحكومي، ومفتشي المعادن، ووكلاء التعدين، وموظفي الجمارك

والشرطة والمهجرة والصيرفة والمالية. وكان من الضروري أيضا إجراء مزيد من التحسين في ما يتعلق بتنظيم الموارد الطبيعية وذلك بسبب وجود مواقع العمليات من أماكن نائية وبسبب ضعف البنى التحتية. وقد ركز فريق الخبراء، في تقييمه لامثال الحكومة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، على التحسينات في نظام الرقابة الداخلية. ولا يزال الاتجار بالماس في مختلف أنحاء ليبيريا شاغلا مستمرا، بسبب المعوقات المتعلقة بالقدرات والبنى التحتية. إلا أن فريق الخبراء، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قدم المشورة بشأن إنشاء هياكل للحكومة ممثلة لعملية كيمبرلي، مما يوفر أساسا جيدا للحكومة لإحراز تقدّم في هذا المجال.

التعديلات التي أدخلت على حظر توريد الأسلحة بمرور الوقت

ظل حظر توريد الأسلحة ساريا منذ عام ٢٠٠٣، لكن مجلس الأمن عدّله ليعكس تحسن الحالة الأمنية في ليبيريا، والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والجهات المانحة على الصعيد الثنائي لإحداث إصلاح مجد لقطاع الأمن. وقد كان التخفيف التدريجي لحظر توريد إمدادات الأسلحة والذخائر إلى الحكومة، المقرون بالاستمرار في الرصد وعمليات التفتيش، اختبارا لقدرة قطاع الأمن في ليبيريا، وأبرز بعض الثغرات. ولكن لا يبدو أنه أثر في المكاسب التي تحققت بالفعل.

وقد أعرب مجلس الأمن، في الفقرة ٥ من قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة في ما يتعلق بالأسلحة والحظر المتعلق بالسفر عندما يقرر أنه تجري مراعاة وقف إطلاق النار في ليبيريا والمحافظة عليه بصورة كاملة، وأن عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة تشكيل القطاع الأمني قد اكتملت، وأنه يجري تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا، وأنه قد أحرز قدر كبير من التقدم فيهيئة الاستقرار والمحافظة عليه في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية.

والتقدم المحرز قياسا إلى النقاط المرجعية المذكورة أعلاه مبين في تقريرَي السابقين المقدمين إلى مجلس الأمن عملا بالقرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، وجرى تناوله أيضا في التقارير المرحلية عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وترد في الفقرات التالية بعض النقاط المرجعية السياسية والأمنية الرئيسية التي تحققت، والتي استفادت من فعالية تدابير الجزاءات، ومحور تركيز لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وجهود الرصد التي يبذلها فريق الخبراء.

وعلى الصعيد السياسي، نجحت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، في أعقاب الحرب، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، في تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. ولم يحدث أي خرق لوقف إطلاق النار منذ التوقيع على الاتفاق، وقد انقضت الآن مدة سريان الاتفاق. وأجريت انتخابات وطنية ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وكان تنصيب الحكومة الجديدة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في عهد الرئيسة جونسون سيرليف إيذانا بانتهاء العملية الانتقالية.

وعلى الصعيد الأمني، اختتمت بنجاح في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عملية جمع الأسلحة وتسريح القوات، التي كانت قد بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسُرح ما مجموعه ١٠٣٠١٩ مقاتلا وجرى جمع وتدمير ١٣٦ ٤٨٦ ٦ طلقة ذخيرة و ٩٩٦ ١٠ قنبلة يدوية و ٢٨ ٣١٤ قطعة سلاح. وحُلت الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان، وهما جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا.

وحُلت أيضا بعد الحرب القوات المسلحة الليبرية. وأعيد تشكيل القوات المسلحة الليبرية الجديدة وجرى التدقيق في مؤهلات المُنحدين الجدد فيها وتدريبهم. وتجري حاليا إحالة العدد القليل المتبقي من ضباط القوات المسلحة الليبرية القدامى إلى التقاعد. وكانت القوات المسلحة الليبرية تعمل تحت قيادة جنرال نيجيري تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكن حل محله في شباط/فبراير ٢٠١٤ رئيس أركان ليبري.

وجرى أيضا إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية، ولكن لم يجر حتى الآن التدقيق بشكل كامل في مؤهلات موظفي وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، ووكالة الأمن الوطني، ومكتب الهجرة والتجنس، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، المعروفة سابقا باسم دائرة الأمن الخاص، ولا يزال أمام هذه المؤسسات شوط طويل لتنجز تلك المهمة الهامة.

ومن حيث حوكمة قطاع الأمن، جرى أيضا سن قانون الدفاع الوطني (٢٠٠٨) المتعلق بالقوات المسلحة، وقانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات (٢٠١١) المتعلق بوكالة الأمن الوطني ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، وقانون إدارة إنفاذ قوانين المخدرات (٢٠١٤) المتعلق بتلك الإدارة. وقد نُشرت استراتيجية أمن وطني في عام ٢٠٠٨ ويجري حاليا استعراضها، في حين وُقعت استراتيجية للدفاع في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وبالنظر إلى أنه كان يجري إصلاح القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية، فقد قرر مجلس الأمن، بقراره ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، وقف سريان حظر توريد الأسلحة في ما يتعلق بالإمدادات المحدودة من الأسلحة والذخائر المخصصة لأفراد قوات الشرطة

والأمن التابعة لحكومة ليبيريا الذين تم التدقيق في مؤهلاتهم وتدريبهم منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد أجري هذا التعديل لحظر توريد الأسلحة لدعم قوات الأمن الليبرية الجديدة لتمكين من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية عن الأمن الوطني، ولكن تحت إشراف لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المستمر ورهنا بموافقتها.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، زاد مجلس الأمن عنصر الشرطة في البعثة لتكثيف أنشطة التدريب، وحفّض العنصر العسكري فيها. وطلب أيضاً، عملاً بقراره ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، أن تقوم حكومة ليبيريا بوسم الأسلحة والذخائر، والاحتفاظ بسجل لها، وإخطار اللجنة بصفة رسمية بأن هذه الخطوات قد أُتخذت. ولكن تجدر الإشارة إلى أن فريق الخبراء أفاد في أيار/ مايو ٢٠١٤ بأنه لم يكن على علم حتى ذلك الحين بأي إخطارات من هذا القبيل موجهة من الحكومة إلى اللجنة. وطلب المجلس أيضاً في قراره إلى البعثة إجراء تفتيش على الموجودات من الأسلحة والذخائر التي جرى الحصول عليها من أجل ضمان حصر جميع هذه الأسلحة والذخائر. وحتى الآن، قدمت البعثة ١٦ تقريراً عن التفتيش على الأسلحة إلى اللجنة.

وقرر مجلس الأمن، بقراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، أن من الممكن إمداد الحكومة بالأسلحة وما يتصل بها من عتاد ما دامت الدولة الموردة تخطر اللجنة بذلك، ولكن حظر توريد الأسلحة سيستمر تطبيقه على الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد أُتخذ قرار الإبقاء على تطبيق حظر توريد الأسلحة في ما يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول في وقت كانت فيه الحالة على طول الحدود تعد حالة لا يمكن التنبؤ بها وكانت السلطات الوطنية تمتلك قدرة محدودة على مراقبة الحدود البحرية والبرية، مما ترك ليبيريا عرضة لشبكات الجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالأسلحة الخفيفة. ومنذ عام ٢٠٠٩، ومن خلال مختلف تقارير فريق الخبراء والبعثة، نجح المجلس في الإبقاء على اهتمامه بأي تهديد ينشأ من المنطقة الحدودية لعملية توطيد السلام في ليبيريا. وساهم كذلك حظر توريد الأسلحة في توطيد السلام من خلال أثره الرادع، وهو ما جعل الاستيراد غير القانوني للأسلحة أكثر صعوبة.

وقرر المجلس في أحدث قرار أصدره بشأن نظام الجزاءات في ليبيريا، وهو القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، أن حكومة ليبيريا ستضطلع بالمسؤولية الأساسية عن إخطار اللجنة بجميع إمدادات الأسلحة.

حظر السفر وتجميد الأصول

إن التدابير الوحيدة المفروضة التي لم يطرأ عليها أي تغيير هي التدابير المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول. وقد تناقص تدريجياً منذ عام ٢٠٠٦ العدد الإجمالي للأفراد المدرجة أسماؤهم في كل قائمة، مما يشير إلى انخفاض مستوى الخطر الذي يشكله أولئك الأفراد على استقرار ليبيريا. وخلال اجتماع لفريق التقييم مع عدة وكالات من قطاع الأمن الوطني، أشار أحد المسؤولين إلى أن الحكومة لم تعد قلقة إلا من فرد واحد من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القوائم.

فريق الخبراء المعني بليبيريا

بنفس الطريقة التي عدل بها مجلس الأمن التدابير المفروضة بموجب قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣) من أجل تلبية احتياجات الحالة، فإنه قام أيضاً بتعديل حجم فريق الخبراء المعني بليبيريا ونطاق عمله وتكوينه. وكان الفريق، في عام ٢٠٠٣ يتألف من خمسة أعضاء من ذوي الخبرة في مجالات الطيران المدني، والأسلحة، والماس، والأخشاب، والآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، والشؤون المالية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، عقب قبول ليبيريا في عملية كيمبرلي وبعد مرور عام على رفع الحظر المفروض على الأخشاب، قلص المجلس حجم الفريق إلى ثلاثة خبراء يركزون عملهم على الأسلحة والشؤون المالية والموارد الطبيعية، على الترتيب. وفي عام ٢٠١٤، أدخل تعديل إضافي على حجم الفريق بعد إزالة عنصر الموارد الطبيعية من ولاية الرصد التي يضطلع بها. ويتألف الفريق الآن من عضوين من ذوي الخبرة في مجالي الأسلحة والشؤون المالية.

وقد أدى الفريق، طيلة وجوده، دوراً أساسياً في التوعية بنظام الجزاءات، والإبلاغ عن الانتهاكات، وتوجيه انتباه المجلس إلى التطورات التي يمكن أن تهدد الاستقرار في ليبيريا. ورصد أيضاً التقدم المحرز نحو تحقيق المساءلة والشفافية في حوكمة الموارد الطبيعية، وإدارة الأسلحة، وأمن الحدود، وأبرز الثغرات في القدرات، وقدم توصيات لسدها.

تحسين قدرة حكومة ليبيريا على إدارة الأسلحة والذخائر بشكل سليم، بما في ذلك سن الإطار التشريعي اللازم

لا يزال يتعين إنجاز عملية إصلاح قطاع الأمن في ليبيريا. وينبغي لحكومة ليبيريا أن توائم بين القوانين المتعلقة بقطاع الأمن لضمان عدم وجود أي تضارب في المهام المسندة إلى كل وكالة من الوكالات، وعدم بقاء أي تشريع بشأن دوائر أمنية محددة دون أن يبت فيه. ولا يزال القانون الذي يحدد صلاحيات الشرطة الوطنية الليبيرية وأدوارها ومسؤولياتها معلقاً،

وإن كان مشروع قانون لا يزال في مكتب الرئيسة بانتظار إحالته إلى الهيئة التشريعية. أما التشريع المتعلق بمكتب الهجرة والتجنس، فهو في المراحل الأولى من عملية الصياغة. ووقع وزير الدفاع ووقعت الرئيسة على القانون الموحد للعدالة العسكرية، غير أن القانون لا يزال بانتظار تصديق الهيئة التشريعية عليه. وخلال حالة الطوارئ، كانت هناك تقارير تفيد بأن الشرطة الوطنية الليبرية قامت بتسليم أسلحة إلى ضباط شرطة لم يخضعوا للتدريب، مما يمثل انتهاكا للقرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦). وينبغي الإشارة إلى أن عددا من كبار الضباط حصلوا في السابق على أسلحة قبل خضوعهم للتدريب المناسب ودون أي تدقيق في مؤهلاتهم.

وفي الوقت الحاضر، لا توجد أيضا تشريعات محلية شاملة في ليبريا تنظم الأسلحة والذخائر. وصدقت الهيئة التشريعية على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وهي اتفاقية تحظر عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من مواد إلى أراضي الدول الأطراف أو عبرها ما لم يمنح إعفاء بشأنها. إلا أنه لا توجد سوى دلائل قليلة على أن السلطات الوطنية تنفذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. وحتى لو تقرر تعديل الحظر المفروض من المجلس على إمدادات الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، ما كان يمكن أن تتوافر حاليا الوسائل القانونية التي تمكن الحكومة من تقييد وتنظيم شراء الأسلحة وحيازتها.

وقد أحرز بعض التقدم مؤخرا في معالجة تلك الثغرة في التشريعات الوطنية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، من خلال وزارة العدل، مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر إلى مكتب الرئيسة. وبعد اجتماع فريق التقييم مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة مباشرة، أحيل مشروع القانون إلى لجنة إصلاح القوانين، وهو ما يمكن أن يزيد من أرجحية إحالته إلى الهيئة التشريعية. إلا أنه لا يزال من المشكوك فيه أن الهيئة التشريعية ستنظر في مشروع القانون قبل بدء دورتها العادية القادمة، في عام ٢٠١٥.

وستكون هناك حاجة أيضا إلى أنظمة بشأن عمليات الترخيص والتسجيل. ولا يجري أيضا في الوقت الراهن تعهد أي قاعدة بيانات وطنية للأسلحة النارية التي تملكها الحكومة أو تلك المملوكة ملكية خاصة، على النحو المطلوب في اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، في حين أنه يقصد بقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر معالجة إدارة الأسلحة في جميع القطاعات، ليس من الواضح ما إذا كان سيتسق مع التشريع الذي يحكم بالفعل بعض وكالات قطاع الأمن. ويوجد نفس عدم اليقين في حالة الوكالات التي لا يزال يتعين سن تشريعاتها التمكينية.

ويقتضي أيضا التنفيذ الفعال لأي قانون بشأن إدارة الأسلحة والذخائر أن تكون لدى الوكالات المسؤولة القدرة الكافية على الاضطلاع بمهامها الجديدة. ويضع مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر مسؤوليات جديدة على عاتق الشرطة الوطنية الليبيرية واللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، بينما تفتقر كل من هاتين الجهتين إلى القدرة من حيث الموارد البشرية والخبرة التقنية. وقد تلقى فريق التقييم من لجنة الأسلحة الصغيرة خطة عمل وتحليلا مفصلين للاحتياجات أجملا احتياجات التشغيل والدعم اللوجستي الأساسية، والاحتياجات التدريبية للموظفين، بما في ذلك في مجالات وسُم الأسلحة وتعبئها، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للأسلحة. وطلب فريق التقييم وثائق مماثلة عن التخطيط من الوكالات الأمنية الأخرى في ما يتعلق بإدارة الأسلحة، لكنه لم يتلق أيا منها.

وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٢٨ (٢٠١٣)، أن تجري حكومة ليبريا تقييما على أساس الاحتياجات، بمساعدة من البعثة وأي جهات فاعلة مختصة أخرى، لأي مشتريات مقبلة من الأسلحة. ويعلم فريق التقييم أن القوات المسلحة الليبيرية أجرت تقييما للذخائر والمتفجرات على أساس الاحتياجات، إلا أنه لم يجر حتى الآن أي تقييم شامل ومنسق يشمل جميع الوكالات الأمنية. ويعلم فريق التقييم أيضا أن الشرطة الوطنية الليبيرية أعربت عن رغبتها في الحصول على المزيد من الأسلحة النارية، وكذلك فعلت وحدة دوريات الحدود التابعة لمكتب الهجرة والتجنس، غير المسلحة في الوقت الحالي. ويدل ما تبديه وكالات مدنية من اهتمام متزايد بالحصول على أسلحة نارية والنظام المتناثر حاليا لإدارة المشتريات على الحاجة إلى التنسيق في ما بين جميع الوكالات الحكومية المسؤولة عن الأمن الوطني.

ووسم الأسلحة والذخيرة هو أحد متطلبات مجلس الأمن، على النحو الوارد في القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، وأكدته من جديد القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وحتى الآن، توسم بألة حفر يدوية الأسلحة النارية التي تملكها كل من الشرطة الوطنية الليبيرية، ووكالة الأمن الوطني، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، بينما توسم الأسلحة النارية التي تملكها القوات المسلحة الليبيرية (التي تملك أكبر موجودات من الأسلحة في ليبريا على الإطلاق) بترقيمها بواسطة الدهان، وهذه طريقة غير كافية بحسب معايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد قدّمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آلي وسم وجميع المعدات اللازمة لهما من خلال عملية نُفذت في شباط/فبراير ٢٠١٤ بتمويل من الاتحاد الأوروبي. واقتصر التدريب المقدم على إطلاع مؤسسات الأمن الليبيرية على كيفية استخدام هاتين الآلتين، ومن ثم فإن المؤسسات الأمنية الليبيرية ما زالت تفتقر إلى المعارف التقنية اللازمة لاستخدامهما.

واقترحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تنفيذ مشروع سريع الأثر من شأنه أن يمكن اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في غانا من تقديم مزيد من التدريب بشأن كيفية استخدام آلات الوسم. إلا أن المقترح قد عُلق بسبب أزمة الإيبولا، ومن غير المرجح أن يجري بحته هذا العام.

وقد قرر مجلس الأمن، في قراره ٢١٢٨ (٢٠١٣)، أن حكومة ليبيريا تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن عمليات الإخطار المتعلقة بإمدادات الأسلحة والذخائر المقبلة. وحتى الآن، تعمل الحكومة على وضع تقرير لتقدمه إلى اللجنة ما زال غير مكتمل. ومع تولي الحكومة المسؤولية الكاملة عن إدارة الأسلحة والذخائر، من المهم تحسين قدرتها على أن تفهم عملية الإخطار فهما أفضل. وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مهية لدعم القوات المسلحة والشرطة الوطنية في إعداد هذه الإخطارات التي تقدم إلى اللجنة.

وبموجب أحكام الجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن تضطلع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعمليات تفتيش فصلية على جميع موجودات الأسلحة التي أنشأتها حكومة ليبيريا. وتلك الموجودات تخص القوات المسلحة، والشرطة الوطنية، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، ووكالة الأمن الوطني. ويبدو أن عملية إدارة الموجودات من الأسلحة التي تملكها السلطات أفضل، بوجه عام، من إدارة الموجودات الأخرى في المنطقة. وأعربت وزارة الدفاع الوطني عن استعدادها لمعالجة المسائل المتعلقة بتخزين المتفجرات بصورة دائمة بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ريثما تتوافر أموال من أجل هذا النشاط. وقد امتثلت حكومة ليبيريا تمامًا لعمليات التفتيش التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتعاونت تعاونًا تامًا معها.

وأجرى مكتب شؤون نزع السلاح، من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تدريباً مدته ثلاثة أيام لـ ٣٢ مسؤولاً حكومياً ليبيرياً وضابطاً من القوات المسلحة الليبيرية على إدارة الذخائر من خلال مشروع إقليمي مشترك بين مكتب شؤون نزع السلاح والاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، لمس المركز الإقليمي، من خلال تقييم للاحتياجات أجراه مع اللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، ضرورة بناء القدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر.

توصيات بشأن المساعدة التي تقدّمها الأمم المتحدة وغيرها من المساعدة التقنية إلى حكومة ليبيريا

فيما يتعلق بمجال الأسلحة والذخائر، ينبغي النظر في التوصيات التالية:

(أ) يجب على حكومة ليبيريا أن تضع في صدارة أولوياتها، وفي أقرب وقت ممكن، نظر الهيئة التشريعية في مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة. ولا يلزم تقديم أي مساعدة تقنية إضافية لإنشاء الأطر التشريعية الوطنية من أجل إدارة الأسلحة والذخيرة إدارة سليمة. وإلى أن تُسنّ التشريعات وتوضع الأنظمة وتُبنى القدرات الكافية، ينبغي للحكومة، بموجب أمر تنفيذي، أن توقف تماماً استيراد الأسلحة الصغيرة أو حيازتها من قبل جهات فاعلة من غير الدول؛

(ب) ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تساعد الحكومة، بما في ذلك لجنة إصلاح القوانين، في مواءمة القوانين المتعلقة بقطاع الأمن لضمان تحويل الوكالات المعنية السلطات المناسبة، وعدم تضارب المهام بين مختلف الوكالات الأمنية، ووضع آليات المساءلة الأنسب؛

(ج) تلزم مساعدة دولية لتعزيز الموارد التقنية والموارد البشرية والقدرات الإدارية لدى اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والشرطة الوطنية الليبرية، وغيرهما من الوكالات الأمنية الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب قانون إدارة الأسلحة والذخائر. وبهذه القدرات المعززة، ينبغي للجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، إلى جانب الشرطة الوطنية الليبرية، والوكالات الأمنية الوطنية الأخرى، القيام بما يلي، حسب الانطباق:

١' وضع إجراءات تشغيل موحدة، ولوائح تنظيمية متعلقة بتسجيل الأسلحة الصغيرة وترخيصها؛

٢' الاضطلاع ببرنامج شامل لوسم الأسلحة يشمل جميع الوكالات الأمنية الوطنية؛

٣' إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأسلحة، وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات المقبولة دولياً، ولا سيما المعايير الدولية لمراقبة تحديد الأسلحة الصغيرة^(٣) والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة الصادرة عن الجمعية العامة.

(٣) انظر الرابط التالي: www.smallarmsstandards.org.

والتوصيات المتعلقة بذلك الواردة في تقريره عن الأسلحة الصغيرة المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2103/503)^(٤).

'٤' إجراء دراسة استقصائية أساسية لتقييم المخزونات الوطنية من الأسلحة والذخيرة باستخدام سجل الأسلحة التقليدية^(٥).

(د) يجب زيادة توطيد التنسيق في ما بين الوكالات المسؤولة عن إدارة الأسلحة والذخائر. واللجنة الوطنية الليبرية بشأن الأسلحة الصغيرة، بوصفها الهيئة الحكومية التي تضم في عضويتها جميع الوكالات الأمنية الوطنية، مكلفة بمهمة تنسيق جميع جوانب سياسات الحكومة وممارستها في ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة، وينبغي أن تكون بمثابة نقطة اتصال مركزية للجهات المانحة المحتملة.

(هـ) ينبغي الإبقاء على النظام الحالي الذي ترسل به الإخطارات إلى اللجنة ويجري به قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعمليات التفتيش لمواكبة عملية نقل مزيد من المسؤوليات إلى حكومة ليبيريا إلى حين السيطرة على أزمة وباء فيروس الإيبولا.

مراقبة الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار وإدارتها بفعالية

ظَلَّت الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار منطقة يركّز عليها مجلس الأمن بصورة خاصة، بسبب الاشتباكات بين الجماعات العرقية والاشتباكات المتصلة بالأراضي، وحالة التشكك التي تلت نزوح المقاتلين واللاجئين الإيفواريين بصورة جماعية خلال أحداث العنف التي أعقبت انتخابات كوت ديفوار عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ففي الماضي، شنّ مقاتلون سابقون منشقون هجمات عبر الحدود، بدعم من رجال ميليشيات ليبيريين سابقين، شردهم هم أيضا ذلك النزاع. وحدثت هجمات حتى ٢٠١٤، على الجانب الإيفواري شارك فيها محاربون ليبيريون ومقاتلون إيفواريون. وأدت أكبر الهجمات عبر الحدود إلى مقتل حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.

وفي حين زاد عدد موظفي مكتب الهجرة والتجنس الذين أوفدوا إلى الحدود الليبرية خلال العام الماضي، لا تزال الحكومة تفتقر إلى موظفين مدربين تدريباً كافياً، وإلى قدرات في مجالات اللوجستيات، والاتصالات، والتنقل من أجل تأمين حدود البلد. وينتشر موظفو مكتب الهجرة والتجنس في ٣٦ مركزاً حدودياً استراتيجياً، ويسيّرون دوريات على

(٤) انظر، على وجه الخصوص، التوصيات ١ و ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢.

(٥) انظر الرابط التالي: www.un-register.org/NationalHoldings/Index.aspx.

١٧٦ نقطة حدودية على طول الحدود بين ليبيريا والبلدان المجاورة لها، (وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار) من أجل منع الجرائم التي تحدث عبر الحدود وتعزيز الأمن الحدودي. فالحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار طولها ٧١٦ كيلومترا ومغطاة بالغابات بكثافة، مما يجعل مراقبتها أكثر صعوبة.

ويمتلك حرس السواحل الليبريون أربعة قوارب صغيرة تستطيع العمل لمسافة محدودة وغير قادرة على القيام بدوريات على الحدود البحرية مع كوت ديفوار. لذا فهي تعتمد على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أجل مراقبة تلك المنطقة. وأظهرت عمليتنا "إعادة الأمل"، الأولى والثانية، اللتان نُفذتا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، محدودية قدرة الحكومة على تعبئة ونشر القوات العسكرية وقوات الشرطة وحرس الحدود بطريقة منسقة لمكافحة التهديد الذي يشكله أفراد الميليشيات الإيفوارية والمرترقة الليبريون المقيمون في ليبيريا على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، حتى في ظل تقديم مساعدة لها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

وأبرز الآليات الأمنية الحكومية الدولية هي تلك التي نُظمت من خلال اتحاد نهر مانو، والاجتماعات الرباعية بين الحكومتين الإيفوارية والليبرية وبعثتي حفظ السلام في هذين البلدين. وقد عُقد آخر اجتماع رباعي في مونروفيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ ولم يُعقد أي اجتماع في عام ٢٠١٤ نتيجة بدرجة كبيرة لتفشي وباء فيروس الإيبولا.

ولا اتحاد نهر مانو استراتيجية طويلة الأجل لمد جسور التعاون عبر الحدود بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة التي تضطلع بأنشطة عبر الحدود. والوظيفة الأساسية لهذه الوحدات هي تعزيز التعاون الأمني عبر الحدود وتبادل المعلومات وتعزيز العلاقات الودية. وفي حين تنجح أنشطة هذه الوحدات في المدى القصير عمومًا، تظل استدامتها أمرًا يمثل إشكالية، لأنها عادة ما تتوقف عن العمل عندما تنضب الأموال الأولية. وتشمل الأنشطة التي تدعمها الوحدات التبادل الثقافي، وإنشاء أسواق عبر الحدود، وإقامة أيام رياضية بين مدارس متعددة. وقد توقفت هذه الأنشطة بسبب تفشي فيروس الإيبولا، وقد تصعب إعادة بناء الزخم في وقت لاحق.

وقد قدم كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الدعم لإنشاء وتشغيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في ليبيريا، باعتبار ذلك جزءًا من مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بغرض التصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وبصرف النظر عن التحديات المؤسسية والتشغيلية

واللوجستية التي تواجه القيام بعمليات قائمة بذاتها، انخرطت الوحدة الليبرية في عدة عمليات مشتركة مع وكالات إنفاذ قانون أخرى من بينها وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، ومكتب الجمارك والمكوس ومكتب الهجرة والتجنس. ولا تزال الوحدة تحلل المعلومات الاستخبارية، وتخطط للعمليات وتقوم بها بدعم تقني مستمر من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتمويل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد دعا مجلس الأمن، في قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤)، حكومي كوت ديفوار وليبيريا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما، في خاصة المنطقة الحدودية، بوسائل منها زيادة المراقبة وتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات منسقة وتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن الحدود، بهدف تحقيق جملة أمور منها دعم عملية نزع سلاح العناصر المسلحة الأجنبية على كلا جانبي الحدود وإعادةهما إلى أوطانها. وإضافة إلى ذلك، أهاب المجلس بجميع كيانات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيريا، كل وفقاً لولايته وقدراته ومناطق انتشاره، تعزيز دعمها لتحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية، بسبل منها زيادة التعاون بين البعثتين ووضع رؤية وخطة استراتيجيتين مشتركتين، دعماً للسلطات الإيفوارية والليبرية ودعم تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية، بما فيها استراتيجيات اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز التعاون بينهما، بما في ذلك بخصوص مراقبة الحدود المشتركة بين ليبيريا وكوت ديفوار. وكانت الآلية الرئيسية لتشجيع التعاون عبر الحدود بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وإشراك السلطات المدنية المحلية والأجهزة الأمنية، هي عملية 'مايو'، التي تيسر، التعاون بين السلطات في كلا البلدين بهدف تأمين المعابر الحدودية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمدت البعثتان إطاراً للتعاون بينهما من أجل وضع استراتيجية مشتركة لتحقيق الاستقرار على الحدود لدعم الجهود التي تبذلها السلطات في كلا البلدين. ويشمل ذلك الإطار، في جملة أمور، السبل الكفيلة بتعزيز أمن الحدود وتحقيق استقرارها، بما في ذلك بكبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية، وتعزيز قدرات الحكومتين على رصد الأنشطة التي قد تضطلع بها عناصر مسلحة خارجة على القانون وردعها. ومع تخفيض حجم الوجود العسكري للأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيريا، من المتوخى أن تنتقل المسؤوليات التنفيذية في عملية مايو إلى النظراء الوطنيين بشكل متزايد. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين الإيفواريين على جانبي الحدود وتسريحهم وإعادةهم إلى وطنهم وإعادة إدماجهم ستظل بحاجة إلى إطار تعاون

بين حكومتي ليبيا وكوت ديفوار. غير أن تلك العملية عُلِّقت أيضاً بسبب تفشي وباء فيروس الإيبولا.

وحسب ما هو مخطط له حالياً، سيخفّض عدد الأفراد العسكريين بـ ٩٨٨ فرداً بحلول نهاية المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي للأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (منتصف عام ٢٠١٥). وستعمل البعثة بـ ٦٣١ ٣ فرداً، من بينهم ثلاث كتائب منتشرة في مونروfia، وعلى طول الحدود مع غينيا وكوت ديفوار. ويشمل التخفيض على وجه التحديد إعادة كتيبة الرد السريع (٦٥٠ جندياً) ووحدات التمكين العسكرية إلى الوطن^(٦). وفي الوقت ذاته، وإلحاقاً بالقرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، في حالة حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية ميدانياً، يمكن أن تنتشر قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بصورة مؤقتة فقط لدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بغرض وحيد هو تنفيذ ولايتها.

والخفض التدريجي المقرر للبعثة سيقتضي من حكومة ليبيا أن تزيد قدرات وكالاتها الأمنية لتتسلّم الدور الأمني الذي تضطلع به البعثة في المقاطعات. وبالتالي، ستضطلع الحكومة وحدها، بعض الخفض، بمسؤولية مراقبة الجانب الليبي من الحدود وتسيير الدوريات عليه.

وتعاني الوكالات الأمنية الليبية حالياً من مسائل لوجستية وتشغيلية كثيرة، ومن الواضح أنها تفتقر بشدّة إلى معدات ومركبات ودعم مالي وموارد بشرية وقدرات في مجال التخطيط. ويعني ذلك وجوداً أمنياً محدوداً في المناطق الحدودية الرئيسية.

(٦) أرحأ مجلس الأمن اتخاذ قرار بهذا الشأن لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر القرار ٢١٧٦ (٢٠١٤)).

توصيات بشأن المساعدة التي تقدّمها الأمم المتحدة وغيرها من المساعدة التقنية إلى حكومة ليبيريا

في ما يتعلّق بمراقبة المنطقة الحدودية وإدارتها، ينبغي النظر في التوصيات التالية:

(أ) إذا قرر مجلس الأمن مواصلة تعديل الترتيبات الحالية لرصد الجزاءات المفروضة على ليبيريا، ينبغي له أن ينظر في توسيع نطاق تكوين فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار وتوسيع نطاق ولايته لتشمل المسائل العابرة للحدود؛

(ب) ينبغي للحكومة، بمساعدة شركائها الدوليين، أن تزيد قدرات مكتب الهجرة والتجنس وأن تواصل إيلاء الأولوية لنشر الشرطة الوطنية الليبرية في المنطقة الحدودية بما يتماشى مع الترتيبات الحالية للمرحلة الانتقالية؛

(ج) ينبغي لحكومتَي ليبيريا وكوت ديفوار مواصلة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات من أجل استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار على الحدود. ويستدعي ذلك وضع إطار للتعاون بين الحكومتين لمعالجة عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين الإيفواريين على جانبي الحدود وتسريحهم وإعادة تم إلى الوطن وإعادة إدماجهم، وهي العملية التي كانت تدعمها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كونت ديفوار، جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.